تأثير تطبيق الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي علي مؤشرات الاقتصاد العماني

هلال أحمد طالب

د/ عبدالحميد مصطفى
مدرس الاحصاء
جامعة القاهرة

أ.د/ وفاء سالمان
أستاذ الاقتصاد
جامعة الزقازيق

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي الإطار النظري للشمول المالي وأداء القطاع المصرفي، وأيضاً التعرف علي مقومات تعزيز الشمول المالي. وتوصلت هذه الدراسة إلي أن الشمول المالي والقطاع المصرفي الفعال يعدو أمرين حاسمين لنمو وتطور الاقتصاد العماني. ويؤدي تحسين الشمول المالي إلى تعزيز ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. وتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية إلى تعزيز التوعية المالية وتعزيز التثقيف المالي، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر استنارة. كما يمكن لقطاع مصرفي قوي جذب الاستثمار الأجنبي وتسهيل التجارة الدولية، والمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في عمان.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، أداء القطاع المصرفي، مؤشرات الاقتصاد العماني.

Abstract:

This study aims to identify the theoretical framework of financial inclusion and the performance of the banking sector, as well as identify the elements of enhancing financial inclusion. This study concluded that financial inclusion and an effective banking sector are crucial for the growth and development of the Omani economy. Improving financial inclusion promotes

entrepreneurship and encourages innovation, leading to job creation and economic growth. Improving access to financial services will enhance financial awareness and enhance financial education, leading to more informed financial decisions. A strong banking sector can attract foreign investment and facilitate international trade, contributing to sustainable economic growth and development in Oman.
Keywords: Financial inclusion, performance of the banking sector, indicators of the Omani economy.

مقدمة:

يمثل أصبح الشمول المالي أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم. كذلك تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأعادت تأكيد التزامها بتنفيذ الشمول المالي الرقمي (دراسة إتحاد المصارف العربية، ٢٠١٥).

ويتطلب تحقيق الشمول المالى ضرورة التثقيف المالى والمصرفي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. كذلك يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، والقروض القصيرة والطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين، والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً.

يمثل تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي عاملاً أساسياً لتحقيق الشمول المالي من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة،

وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الإقتصادي، ودمج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي.

ويساعد إدماج الأشخاص في النظام المالي الرسمي على تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الأموال واستقبالها، حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المريح وبناء رأس المال العامل. كذلك يسهم الشمول المالي في إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة مثل حالات الطوارئ الطبية أو الوفاة أو الكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم.

وقد أصبح الشمول المالي مشكلة حاسمة في عالم اليوم، وخاصة في البلدان النامية مثل عمان، حيث لا يزال جزء كبير من السكان مستبعدين من النظام المالي الرسمي. يشير الشمول المالي إلى توفير الخدمات المالية بأسعار معقولة ويمكن الوصول إليها لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفقراء والنساء والشباب والشركات الصغيرة. يمكن أن يكون لعدم الوصول إلى الخدمات المالية عواقب وخيمة على حياة الناس ويمكن أن يحد من قدرتهم على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية وتحسين معايير معيشتهم. تهدف هذه المقالة إلى استكشاف تأثير الشمول المالي على الاقتصاد العماني، وتسليط الضوء على أهميته وأهدافه وإطاره النظري والتوصيات.

إشكالية الدراسة:

يُعد مفهوم الشمول المالى واسع ومتعدد ولكنه يهدف فى النهاية إلى توسيع نطاق توفير الخدمات المالية بسهولة ويسر وبتكلفة معقولة لجميع أفراد، وفى مختلف أماكن تواجدهم الجغرافية بالدولة، وللشمول المالى أهمية بالغة لا تقتصر فقط على كونه وسيلة رئيسية للتحول نحو الاقتصاد غير النقدى بل أصبح أحد ركائز النمو الاقتصادى، ورفع كفاءة الخدمات المالية، وبالتالى تحسين الأداء المالى للقطاع المصرفى.

كما أن التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي يحقق العديد من الأهداف التي تخدم المواطنين والمشاريع التجارية والحكومات على حد سواء، حيث ينتج عنه تحسين فعالية السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية على حد سواء وتعزيز النمو الاقتصادى بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خيارات للتحصيل والسداد التى تتسم بالكفاءة والتنوع والأمن والمرونة وسهولة الوصول إلى المناطق الريفية والنائية. علاوة على ذلك، يؤدي أيضاً التحول إلى الاقتصاد غير النقدي إلى المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا الحد من التهرب الضريبي ومن ثم زيادة حصيلة الضريبية في الناتج المحلي الإجمالى، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بالإضافة لزيادة العمر الإفتراضى للعملات الورقية عبر الحد من الحاجة إلى تداولها فى الأسواق، وتحسين الأداء المالى للبنوك وزيادة حصتها السوقية (Sudipta. al, 2018).

لذا يمكن الإشارة إلي مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:
ماهو تأثير تطبيق الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي علي مؤشرات الاقتصاد العماني؟

فرضية الدراسة:

بناءً على ذلك ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الفرضية العامة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين تأثير الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي علي مؤشرات الاقتصاد العماني، عند مستوي معنوية 0,05% خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف علي الإطار النظري للشمول المالي وأداء االقطاع المصرفي.
- التعرف علي مقومات تعزيز الشمول المالي.

- التعرف على مؤشرات الاقتصاد العماني.
- تحديد طرق قياس الأداء المصرفي.
- التحليل القياسي لمدى وجود فروق دالة إحصائياً في المؤسسات محل الدراسة.

منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة لتأثير الشمول المالي (كمتغير مستقل) وأداء القطاع المصرفي (كمتغير تابع) وذلك لمناسبته لأهداف الدراسة.

وسيتم معالجة البيانات الأولية التي تم جمعها باستخدام قائمة الاستقصاء ببعض الأساليب الإحصائية، وذلك بغرض تلخيص ووصف علاقة الارتباط والتأثير المختلفة بين متغيرات الدراسة، وسيتم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز لتحليل البيانات المعروف بـ SPSS.

١. الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وإبتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته.

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، المدخرات، القروض القصيرة والطويلة الأجل، التأجير

التمويلي، الرهون العقارية، التأمين، الرواتب، المدفوعات، التحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً. وتجدر الإشارة إلى أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحسين مستوى المعيشة، تمكين المرأة، تعزيز تكافؤ الفرص، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الحد من الفقر وعدم المساواة، توفير فرص العمل، تعزيز النمو الإقتصادي، ودمج الإقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥).

١.١ عرض بعض التعريفات الخاصة بالشمول المالي:

الشمول المالي هو: عملية توفير الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة للأفراد والشركات، وخاصة أولئك الذين يعانون من نقص الخدمات أو المستبعدين من النظام المالي السائد. يتمثل تأثير الشمول المالي في أنه يمكن هؤلاء الأفراد والشركات من إدارة شؤونهم المالية بشكل أفضل، وبناء الأصول، وزيادة أمنهم الاقتصادي ورفاههم.(Center for Financial Inclusion, 2021)

ويمكن تعريف الشمول المالي على أنه: توفير المنتجات والخدمات المالية للأفراد والمجتمعات التي تعاني تقليدياً من نقص الخدمات من قبل المؤسسات المالية الرسمية. يتمثل تأثير الشمول المالي في أنه يعزز النمو الاقتصادي، ويقلل من الفقر، ويحسن الاستقرار المالي .(Gates Foundation, 2021)

ويعرف الشمول المالي بأنه: عملية تقديم الخدمات المالية لشرائح السكان المستبعدة حالياً من النظام المالي. يتمثل تأثير الشمول المالي في أنه يساعد على الحد من عدم المساواة، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، وزيادة الاستقرار المالي .(International Monetary Fund, 2021)

ويعرف الشمول المالي علي أنه: عملية ضمان حصول جميع الأفراد والشركات على المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم. يتمثل تأثير الشمول المالي في أنه يعزز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي (Federal Reserve Bank of St. Louis, 2020).

الشمول المالي هو: عملية توفير الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية للأفراد والشركات المستبعدة أو المحرومة من قبل النظام المالي الرسمي. تأثير الشمول المالي هو أنه يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وزيادة الاستقرار المالي.(The World Economic Forum, 2021)

يشير الشمول المالي إلى: تقديم الخدمات المالية، مثل الائتمان والمدخرات والتأمين، للأفراد والشركات التي تم استبعادها من النظام المالي الرسمي. يتمثل تأثير الشمول المالي في أنه يساعد على تعزيز الاستقرار المالي، والحد من عدم المساواة، وتحسين الفرص الاقتصادية للجميع (United Nations Capital Development Fund, 2021).

٢.١ أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالى إلى تحسين فرص وصول واستخدام الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع بأسعار معقولة وبعدالة وشفافية، وتتمثل الأهداف الرئيسية من تطبيق الشمول المالى فيما يلي (عادل، ٢٠٢١):

أ- <u>على مستوى الدولة.</u>

- أن تكون التعاملات المالية للأفراد معروفة ومحددة بشكل واضح للدولة، بحيث ترتفع حصيلة الضرائب، ومنع التهرب الضريبى، إضافة إلى إلغاء الشيكات الحكومية، ليتجه المواطن للدفع الإلكترونى لتحقيق الشفافية والوضوح.

- يساهم نظام التحصيل الإلكترونى فى سرعة تحصيل إيردات الدولة، وزيادة العمر الافتراضى للعملات الورقية عبر الحد من الحاجة لتداولها فى الأسواق، ومن ثم توفير فى تكلفة طباعة هذه العملات.
- تخفيض تكاليف النقل والتأمين على النقدية من وإلى البنك المركزى.
- دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يساهم ذلك فى انخفاض معدل التضخم، والحفاظ على قيمة القوة الشرائية للنقود، وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض فى البنوك، وبالتالى زيادة تمويل استثمارات حقيقية التى تؤدى إلى زيادة فرص العمل.

ب- على مستوي القطاع المصرفي.

- زيادة قدرة القطاع المصرفى على توسيع الإستثمارات من خلال التوسع فى أجهزة الصراف الآلى، وانتشار الفروع البنكية، ونقاط البيع، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية ملائمة وفقاً لرغبات واحتياجات العملاء.
- زيادة عدد المتعاملين فى القطاع المصرفى يؤدى إلى زيادة السيولة البنكية، وهو ما ينعش الاقتصاد، فالسيولة التي يّدخرها الفرد في بيته تمّكنه وحده من الاستفادة منها، أما السيولة المودعة في البنك فتمكن أطرافاً أخرى من الاستفادة واستثمارها بدلاً من بقائها دون استثمار.
- تعزيز قنوات اتصال فعالة بين القطاع المصرفى والعملاء، ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء.
- جذب فئات محدودى ومتوسطى الدخل وليس هنا فحسب وإنما أيضا سكان المناطق النائية لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفى، ومن ثم تحسين ربحية ذلك القطاع وزيادة أسعار الأسهم فى السوق مما ينعكس فى النهاية على تعزيز الأداء المالى.
- توسع فى استخدام التكنولوجيا الجديدة فى التعاملات المالية.

جـ - على مستوي العملاء.

- تقديم تسهيلات سداد إلكترونية تتسم بالكفاءة والمرونة وبتكاليف معقولة.
- تزويد العميل بكافة المعلومات اللازمة فى كل مراحل تعامله مع مقدمى الخدمات المالية.
- زيادة الوعى والتثقيف المالى لديهم بما سيحقق لهم خيارات مالية مبنية على معلومات صحيحة.
- الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بحيادية وموضوعية.
- امتلاك الفرد حساباً بنكياً، يوفر له سجلاً بنكياً يمّكنه من الحصول على تمويل بنكى فى حالات الطوارئ، أو حتى فى حال أراد الحصول على تمويل لغرض الاستثمار.
- الحد من مخاطر التعامل النقدى، حيث أن فقد المال النقدي أسهل من فقده في الحساب المصرفي، وهذه مشكلة تؤرق الدول النامية بشكل كبير، ولذلك فإن الكثير من الدول الأفريقية حالياً تشجع مواطنيها على إيداع أموالهم وادخارها فى البنوك بدلاً من ادخارها فى المنازل، وفى ذلك تخفيض لنسبة جرائم الأموال أيضاً.

٣.١ أهمية الشمول المالي:

أهمية الشمول المالي تتمثل في أنها تساهم في رفع الدخل الشهري للأفراد، ما يحفز الاقتصاد كما تساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية، ويسهم في دمج الفقراء في السوق، من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وريادة الأعمال، وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كإستراتيجية لمكافحة الفقر(صندوق النقد العربي، ٢٠١٢). ويمكن تلخيص أهمية الشمول المالي في النقاط الآتيه (Claessens,& Van Horen. 2015):

- يعزز الشمول المالي النمو الاقتصادي والتنمية من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة عدد الأشخاص الذين يمكنهم المشاركة في النشاط الاقتصادي.
- يمكن أن يساعد الشمول المالي في الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل من خلال تزويد السكان المهمشين بالأدوات التي يحتاجونها للادخار والاستثمار والحصول على الائتمان.
- يمكن أن يؤدي الشمول المالي إلى تحسين الصحة المالية والرفاهية للأفراد والأسر، مما يسمح لهم بإدارة شؤونهم المالية بشكل أفضل وتجنب الأخطاء المالية المكلفة.
- ويمكن للإدماج المالي أن يزيد من التمكين الاجتماعي والسياسي من خلال منح الفئات المهمشة سيطرة أكبر على حياتها المالية وتزويدها بالوسائل اللازمة للمشاركة في العمليات الديمقراطية.
- يمكن أن يعزز الشمول المالي الاستقرار المالي من خلال تعزيز نظام مالي أكثر تنوعا وتقليل مخاطر الاستبعاد المالي وعدم الاستقرار.
- يمكن أن يدعم الشمول المالي ريادة الأعمال وخلق فرص العمل من خلال تزويد رواد الأعمال وأصحاب الأعمال الصغيرة بإمكانية الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية الأخرى.
- يمكن للشمول المالي تحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية من خلال تزويد الأفراد بالوسائل المالية لدفع ثمن هذه الخدمات والأدوات اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بشكل فعال.

٢. تحسين أداء القطاع المصرفي:

إختلف الباحثون والمفكرون الإداريون فى وضع مفهوم محدد للأداء بشكل عام، ذلك أنهم قد نظروا إليه من زاويتين مختلفين. تمثلت الزاوية الأولى بربط مصطلح الأداء بالنتائج والخطط والأهداف ما المحققة ومقارنتها بتلك المحددة مسبقاً، الزاوية الثانية فتمثلت فى قدرة البنوك على استغلال مواردها بكفاءة وفعالية. وأيا كانت وجهة

النظر التى ُقدم على أساسها مفهوم الأداء، ففى كلتا الحالتين يعتبر الأداء نشاطاً شاملاً ومستمراً بإستمرار البنوك (إبراهيم، ٢٠١٦).

من جهة أخرى يمكن تعريف الأداء علي أنه قدرة البنك على استغلال الموارد بصورة مثلى من أجل تحقيق نتائج تتطابق مع الخطط والأهداف المالية المخططة من قبل الإدارة خلال فترة زمنية محددة" (إسكندر واخرون، ٢٠١٨).

ويشير تحسين أداء القطاع المصرفي إلى اتخاذ التدابير وتنفيذ الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز كفاءة وفعالية وربحية البنوك والمؤسسات المالية. يمكن أن يشمل ذلك مجموعة من المبادرات، مثل تبسيط العمليات، اعتماد تقنيات جديدة، تنفيذ ممارسات أفضل لإدارة المخاطر، تحسين خدمة العملاء، زيادة الشمول المالي، والاستفادة المثلى من الموارد. الهدف من تحسين أداء القطاع المصرفي هو تعزيز عرض القيمة للبنوك لعملائها وأصحاب المصلحة والاقتصاد الأوسع (CFPB. 2017).

١.٢ طرق تحسين أداء القطاع المصرفي بسلطنة عمان (Demirgüç, & Hess 2018):

- **تبني التحول الرقمي:** تحتاج البنوك إلى الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين كفاءتها التشغيلية وتجربة العملاء.
- **تعزيز ممارسات إدارة المخاطر:** يمكن للإدارة الفعالة للمخاطر أن تساعد البنوك على تقليل الخسائر وتحسين أدائها المالي العام.
- **تبسيط العمليات:** يجب على البنوك التركيز على تبسيط العمليات لتقليل التكاليف وتقليل الأخطاء وتحسين الإنتاجية.
- **تبني الاستدامة:** يمكن أن يؤدي دمج الاستدامة في العمليات المصرفية إلى تحسين سمعة البنك وجذب العملاء المسؤولين اجتماعياً.
- **تعزيز ثقافة الابتكار:** تشجيع الموظفين على التفكير خارج الصندوق والخروج بأفكار جديدة لتحسين عمليات البنك وخدماته.

- **توسيع قاعدة العملاء:** يمكن للبنوك تحسين أدائها من خلال الوصول إلى عملاء جدد، لا سيما في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية أو غير المخدومة.
- **تطوير منتجات وخدمات مخصصة:** يمكن أن يؤدي تصميم المنتجات والخدمات لتلبية الاحتياجات المحددة للعملاء إلى تحسين رضا العملاء وولائهم.
- **تعزيز جهود التسويق:** يمكن أن يساعد التسويق الفعال البنوك على جذب عملاء جدد وزيادة الوعي بالعلامة التجارية وتحسين سمعتها.
- **بناء شراكات قوية:** يمكن أن تساعد الشراكة مع الشركات أو المنظمات الأخرى البنوك على توسيع نطاق وصولها وتحسين أدائها العام.
- **تعزيز تطوير الموظفين:** يمكن للاستثمار في تدريب الموظفين وتطويرهم تحسين أداء الموظفين والمساهمة في الأداء العام للبنك.
- **تنفيذ الحوكمة الفعالة:** يمكن للحوكمة القوية أن تساعد البنوك على اتخاذ قرارات أفضل، وإدارة المخاطر بفعالية، وتحسين أدائها العام.
- **زيادة الشفافية:** يمكن أن يؤدي الشفافية بشأن الرسوم والأسعار والشروط الأخرى إلى تحسين ثقة العملاء وتقليل احتمالية حدوث نزاعات.
- **الاستفادة من تحليلات البيانات:** يمكن للبنوك استخدام تحليلات البيانات لاكتساب رؤى حول سلوك العملاء، وتحسين عملية صنع القرار، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

2.2 فوائد تحسين أداء القطاع المصرفي بسلطنة عمان:

تحسين أداء القطاع المصرفي هو عملية مستمرة تنطوي على جهود مستمرة لتحسين جودة الخدمات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية. تشمل بعض الفوائد الرئيسية لتحسين أداء القطاع المصرفي ما يلي (World Bank. 2019):

- **النمو الاقتصادي:** يمكن للقطاع المصرفي الجيد الأداء أن يساهم في النمو الاقتصادي من خلال توفير الوصول إلى الائتمان والتمويل للشركات والأفراد.

يمكن أن يساعد ذلك الشركات على التوسع وخلق فرص العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

- **الاستقرار المالي:** يمكن لقطاع مصرفي قوي أن يساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال توفير الاستقرار للنظام المالي. عندما تكون البنوك ذات رأس مال جيد ولديها ممارسات جيدة لإدارة المخاطر، فإنها تكون أكثر قدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية ومنع الأزمات المالية.
- **زيادة المنافسة:** يمكن أن يؤدي تحسين أداء القطاع المصرفي أيضا إلى زيادة المنافسة، والتي يمكن أن تفيد المستهلكين من خلال تزويدهم بمنتجات وخدمات أفضل بأسعار أقل.
- **الابتكار:** عندما يكون أداء البنوك جيداً، فمن المرجح أن تستثمر في التقنيات الجديدة والمنتجات والخدمات المبتكرة. وهذا يمكن أن يفيد كل من البنك وعملائه من خلال تحسين الكفاءة وتعزيز تجربة العملاء.
- **تحسين الشمول المالي:** يمكن لقطاع مصرفي جيد الأداء أن يساعد في تحسين الشمول المالي من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية للسكان المحرومين، مثل الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة.

٣. نبذة عن مؤشرات الاقتصاد العماني:

مؤشرات الاقتصاد هي إحصاءات تستخدم لقياس أداء اقتصاد البلد. إنها توفر نظرة ثاقبة للوضع الحالي للاقتصاد ويمكن أن تساعد في التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية المستقبلية. يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية على نطاق واسع إلى **ثلاثة أنواع:**

المؤشرات الرائدة: توفر المؤشرات الرائدة معلومات حول اتجاه الاقتصاد قبل أن يتغير بالفعل. تتضمن هذه المؤشرات أشياء مثل أداء سوق الأسهم.

المؤشرات المتأخرة: توفر المؤشرات المتأخرة معلومات حول اتجاه الاقتصاد بعد أن تغير بالفعل. وتشمل هذه المؤشرات أشياء مثل معدلات البطالة وأرباح الشركات.

المؤشرات المتزامنة: توفر المؤشرات المتزامنة معلومات حول الوضع الحالي للاقتصاد. تتضمن هذه المؤشرات أشياء مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة.

المؤشرات الاقتصادية الشائعة الاستخدام:

١. الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة أو ربع. يعتبر المقياس الأكثر شمولاً للنشاط الاقتصادي في بلد ما.
٢. مؤشر أسعار المستهلك: يقيس مؤشر أسعار المستهلك التغيرات في أسعار سلة السلع والخدمات التي تشتريها الأسر. يتم استخدامه كمقياس للتضخم ، وهو المعدل الذي ترتفع به الأسعار.
٣. معدل البطالة: يقيس معدل البطالة النسبة المئوية للأشخاص في القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم يبحثون بنشاط عن عمل. يتم استخدامه لقياس صحة سوق العمل.
٤. مؤشرات سوق الأسهم: تستخدم مؤشرات سوق الأسهم كمؤشر للأداء الاقتصادي. كما أنها توفر لقطة من أداء سوق الأوراق المالية والاقتصاد العام.
٥. الميزان التجاري: يقيس الميزان التجاري الفرق بين صادرات الدولة وارداتها. يعني الميزان التجاري الإيجابي أن الدولة تصدر أكثر مما تستورده، وهو ما ينظر إليه عموما على أنه مؤشر إيجابي للصحة الاقتصادية.
٦. مؤشر الإسكان: تشير إلى عدد مشاريع البناء السكنية الجديدة التي بدأت. هذا مؤشر رئيسي للنشاط الاقتصادي في قطاع الإسكان، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنفاق الاستهلاكي والعمالة.

٤. الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تطرقت لمثل هذا النوع من الموضوعات، نلخص أهمها من خلال الجدول التالي:

الباحث	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	خلاصة الدراسة
عادل. (٢٠٢١).	أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على أدائها المالى: دراسة تطبيقية.	هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر تطبيق الشمول المالى على الأداء المالى بالبنوك، بالإضافة إلى التعرف على درجة تطبيق البنوك الممثلة لعينة لدراسة للشمول المالى فى مصر.	خلص البحث إلى وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالى والأداء المالى بالبنوك، حيث أن توسع البنوك فى تطبيق الشمول المالى مع وجود مستويات مرتفعة من الوعى والتثقيف المالى لدى الأفراد يمكنهم من الوصول واستخدام تلك الخدمات المالية بالقطاع المصرفى.
Al-Hinai, & Al-Jarrah. (2020).	Financial inclusion and economic growth in Oman: An empirical analysis.	تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في سلطنة عمان. وتشير الدراسة إلى أن الشمول المالي مهم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في سلطنة عمان.

عبدالعزيز. (٢٠١٩).	دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.	استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وعرض مؤشرات الشمول المالي بالدول العربية.	توصلت الدراسة إلي تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تطوير البنية التحتية وإنشاء قواعد بيانات شاملة ، التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية.
Al-Saadi, & Al-Jarrah. (2019).	Financial inclusion and economic development in Oman: An empirical investigation.	تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في سلطنة عمان.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في سلطنة عمان. وتشير الدراسة إلى أن الشمول المالي يمكن أن يساهم في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة المعرفة المالية.
Al-Zadjali, & Al-Hinai. (2018).	The impact of financial sector development on economic growth in Oman: An empirical analysis.	تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي في سلطنة عمان. وتشير الدراسة إلى أن تطوير القطاع المالي في سلطنة عمان يمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي المستدام.

Sudipta. al, (2017).	Non-Financial Disclosure and Market-based Firm Performance:The Initiation of Financial Inclusion.	هدف الباحثون فى هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الافصاح عن الشمول المالى وبين أداء البنوك فى بنجلاديش كنوع من أنواع الاستجابة للمتطلبات التنظيمية التى دعت إلى ضرورة تبنى البنوك للشمول المالى.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الافصاح عن الشمول المالى وأداء البنوك فى فترات لاحقة، وهذه العلاقة يتم تعزيزها فى ضوء توافر عنصرى: المنافسة السوقية، والملكية الحكومية.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد علي مراجع الدراسات السابقة.

٥. الدراسة الميدانية:

1.5 بيانات الدراسة:

وفقا لقاعدة البيانات العالمية التابعة للبنك الدولي World Bank's Global Findex database ، والتي توفر معلومات حول الشمول المالي ، فيما يلي الإحصاءات المتعلقة بالشمول المالي في سلطنة عمان اعتبارا من عام ٢٠٢١:

- ملكية الحساب: حوالي ٦٥٪ من البالغين في عمان لديهم حساب في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية. هذا أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، والذي يبلغ ٤٤٪.
- المال عبر الهاتف المحمول: يستخدم ٤٪ فقط من البالغين في عمان خدمات المال عبر الهاتف المحمول ، مثل إرسال الأموال أو تلقيها باستخدام الهاتف المحمول.
- الاقتراض: اقترض حوالي ١٢ ٪ من البالغين في عمان من مؤسسة مالية في العام الماضي.
- الادخار: أفاد حوالي ٤٤ ٪ من البالغين في عمان بأنهم وفروا أموالا في العام الماضي.

- الفجوة بين الجنسين: هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في ملكية الحساب ، حيث يمتلك ٧٢ ٪ من الرجال حسابا مقارنة بـ ٥٨ ٪ من النساء.
- فجوة الدخل: هناك أيضا فجوة في ملكية الحساب على أساس الدخل ، حيث يمتلك ٤٦ ٪ فقط من البالغين في أفقر ٤٠ ٪ من الأسر حسابا ، مقارنة بـ ٨٢ ٪ من البالغين في أغنى ٦٠ ٪ من الأسر.

2.5 نموذج الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين اثنين متغير مستقل هو (الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي) ومتغير تابع وهو (مؤشرات الاقتصاد العماني)، وفي هذا السياق فإن العلاقة الظاهرة في هذه الدراسة إعتمدت علي:

المتغير المستقل: الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي.

المتغير التابع: مؤشرات الاقتصاد العماني.

٤ ،٣ التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل(الشمول المالي)

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل(الشمول المالي) وفقا لمخرجات برنامج التحليل الإحصائي:

جدول رقم (١)

الاحصاء الوصفي لمتغير الشمول المالي

الفقرات	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	t	Mean Difference	Sig. (2-tailed)
الخطوات التي تتخذها المصارف لتحسين الشمول المالي.	3.70	.919	.065	9.552	.700	0.000
يمكن الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين الشمول المالي.	4.23	.786	.056	10.774	1.225	.000

برامج محو الأمية المالية تؤثر على تحسين الشمول المالي.	3.12	1.099	.078	22.047	.115	.000
تلعب السياسات الحكومة فعلي تعزيز الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي.	3.31	1.058	.075	3.480	.310	.000
تواجه المصارف تحديات في خدمة العملاء ذوي الدخل المنخفض.	3.43	.959	.068	4.143	.425	.000
هناك استراتيجيات يمكن للبنوك اعتمادها لتوسيع قاعدة عملائها وزيادة حصتها في السوق.	3.54	.987	.070	6.270	.535	.000
يمكن للبنوك تحسين توافر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3.32	1.177	.083	7.668	.320	.000
إصلاح الإطار التنظيمي يعزز الشمول المالي مع ضمان الاستقرار المالي.	3.56	.787	.056	3.846	.560	.000
الخدمات المالية الرقمية لها دور هام في تعزيز الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي.	3.53	.814	.058	10.062	.525	.000
يمكن للبنوك قياس فعالية مبادرات الشمول المالي الخاصة بها.	3.79	.877	.062	9.121	.790	.000
المتوسط العام	3.5505	.60683	.04291	12.734	.55050	.000

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائيSPSS

يتضح من الجدول السابق ارتفاع درجة الموافقة لعبارات قياس المتغير المستقل متمثلا في الشمول المالي نظرا لارتفاع قيمة المتوسط الحسابي ، وبلغت درجة الممواقفة للمحور العام ٣.٥٥ بدرجة موافقة مرتقعة ، كما تعكس الاشارة الموجبة لقيمة t المحسوبة ارتفاع قيمة المتوسط لدرجات الموافقة عن المحايد ، كما أن هذه النتيجة معنوية حيث تقل قيمة الدلالة الإحصائية عن ٥% ، ويوضح الجدول التالي نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع وفقا لمخرجات برنامج التحليل الإحصائي:

جدول رقم (٢)
الاحصاء الوصفي لمتغير مؤشرات الاقتصاد

Sig. (2-tailed)	Mean Difference	t	Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	الفقرات
.000	.795	12.594	.063	.893	3.80	**يؤثر معدل التضخم علي تكاليف المعيشة للمواطنين في سلطنة عمان.**
.000	1.525	27.335	.056	.789	4.53	**هناك صناعات رئيسية تسهم في الناتج المحلي الإجمالي عن غيرها.**
.000	.801	2.637	.078	1.100	3.80	**تؤثر الصادرات والواردات علي أداء الميزان التجاري العماني.**
.000	.530	7.265	.073	1.032	3.53	**يؤثر مستوى الاستثمار الأجنبي في عمان على التنمية الاقتصادية.**
.000	.970	13.052	.074	1.051	3.97	**يؤثر مستوى الاحتياطيات الأجنبية في عمان على قدرة البلاد على إدارة الصدمات الاقتصادية.**
.000	.510	8.199	.062	.880	3.51	**يؤثر مستوي الإنفاق العام في عمان على الصحة المالية.**
.000	.070	.952	.074	1.039	3.07	**تؤثر تطورت سوق العمل على جهود التنويع الاقتصادي.**
.000	.355	5.534	.064	.907	3.36	**يؤثر المستوى الحالي للدين العام علي السياسة المالية للبلاد.**

يؤثر المستوى الحالي لعدم المساواة في الدخل في عمان على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.	3.29	.989	.070	4.074	.285	.000
معدل البطالة له تأثيره على الاقتصاد الأوسع للبلاد.	3.71	.747	.053	13.433	.710	.000
المتوسط العام	3.657	.57976	.04100	17.482	.657	.000

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائيSPSS

يتضح من الجدول السابق ارتفاع درجة الموافقة لعبارات قياس المتغير التابع متمثلا في مؤشرات الاقتصاد العماني نظرا لارتفاع قيمة المتوسط الحسابي ، وبلغت درجة المموافقة للمحور العام ٣.٦٥ بدرجة موافقة مرتفعة ، كما يتضح من الاشارة الموجبة لقيمة t المحسوبة ارتفاع قيمة المتوسط لدرجات الموافقة عن المحايد ، كما أن هذه النتيجة معنوية حيث تقل قيمة الدلالة الإحصائية عن ٥%، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة وفقا لمخرجات برنامج التحليل الإحصائي:

جدول رقم (٣)
العلاقة بين متغيرات الدراسة

Model	R	R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.716[a]	.512	.44953	109.151	.000[b]

المصدر: مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة ويعكس ذلك الاشارة الموجبة لقيمة معاملات الارتباط ، كما بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٧١٦ ، كما يتضح أن هذه العلاقة معنوية حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية 0.000، كما بلغت قيمة النسبة التفسيرية حوالي ٥١% من تحليل التغير في المتغير التابع للدراسة ، وبالتالي يمكن قبول صحة فرضية

الدراسة التي تقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين تحقق الشمول المالي ومؤشرات الاقتصاد العماني، عند مستوي معنوية 5% خلال فترة الدراسة .
كما يوضح الشكل التالي نتائج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة:

شكل رقم (١)
القيم المشاهدة والقيم المتوقعة لنموذج الدراسة

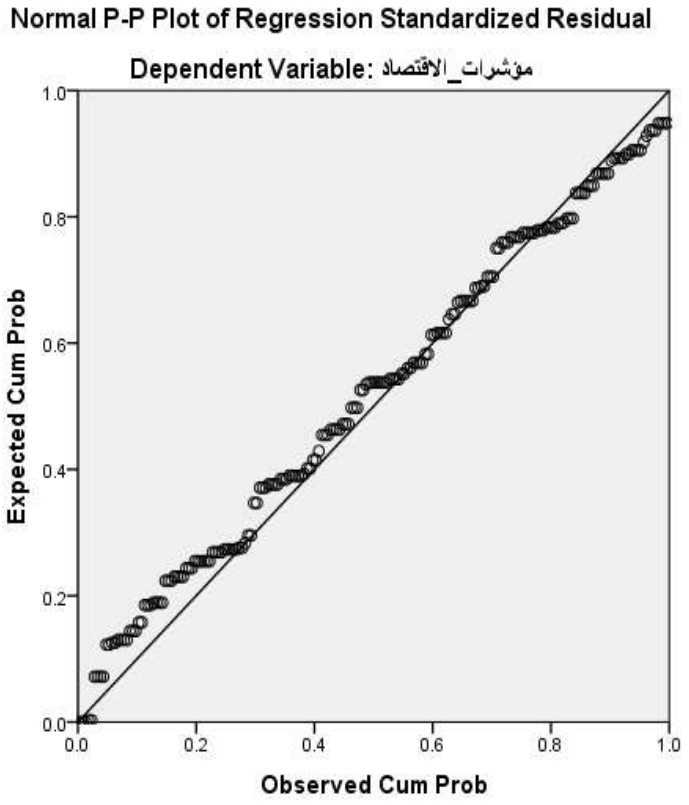

يتضح من الشكل السابق تقارب القيم المتوقعة مع القيم الفعلية حيث تتجمع النقاط حول الخط المستقيم لنموذج الدراسة ، وهو ما يعكس ملاءمة نموذج الدراسة.

٥ ،٤ نتائج وتوصيات الدراسة:

نتائج الدراسة:

١. يساعد الشمول المالي في زيادة معدل النمو الاقتصادي في عمان. من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية ، يمكن للأفراد والشركات الاستثمار بسهولة أكبر في أعمالهم الخاصة ، مما قد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
٢. يساعد الشمول المالي في الحد من الفقر في عمان. من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية ، يمكن للأفراد توفير المال والحصول على الائتمان والاستثمار في أعمالهم الخاصة ، والتي يمكن أن تساعد في انتشالهم من الفقر.
٣. يساعد الشمول المالي في زيادة الاستقرار المالي في عمان. من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية ، يمكن للأفراد والشركات إدارة مواردهم المالية بشكل أكثر فعالية وتقليل تعرضهم للصدمات المالية.
٤. يساعد الشمول المالي في زيادة المعرفة المالية في عمان. من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية ، يمكن للأفراد التعرف على المنتجات والخدمات المالية المختلفة ، والتي يمكن أن تساعدهم على اتخاذ قرارات مالية أكثر استنارة.
٥. يساعد الشمول المالي في تحسين الوصول إلى الائتمان في عمان. من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية ، يمكن للأفراد والشركات الوصول بسهولة أكبر إلى الائتمان ، مما يمكن أن يساعدهم على الاستثمار في أعمالهم وتحسين آفاقهم الاقتصادية.
٦. أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن ارتفاع درجة الموافقة لعبارات قياس المتغير المستقل متمثلا في الشمول المالي نظرا لارتفاع قيمة المتوسط الحسابي ، وبلغت درجة المموافقة للمحور العام ٣.٥٥ بدرجة موافقة مرتفعة ، كما تعكس الاشارة الموجبة لقيمة t المحسوبة ارتفاع قيمة المتوسط لدرجات الموافقة عن المحايد ، كما أن هذه النتيجة معنوية حيث تقل قيمة الدلالة الإحصائية عن ٥%

٧. أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن ارتفاع درجة الموافقة لعبارات قياس المتغير التابع متمثلا في مؤشرات الاقتصاد العماني نظرا لارتفاع قيمة المتوسط الحسابي ، وبلغت درجة الممواقفة للمحور العام ٣.٦٥ بدرجة موافقة مرتفعة ، كما يتضح من الاشارة الموجبة لقيمة t المحسوبة ارتفاع قيمة المتوسط لدرجات الموافقة عن المحايد ، كما أن هذه النتيجة معنوية حيث تقل قيمة الدلالة الإحصائية عن ٥%

٨. أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تحقق الشمول المالي ومؤشرات الاقتصاد العماني حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٧١٦ ، كما يتضح أن هذه العلاقة معنوية حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية 0.000، كما بلغت قيمة النسبة التفسيرية حوالي ٥١% من تحليل التغير في المتغير التابع للدراسة متمثلا في مؤشرات الاقتصاد العماني.

٩. تم قبول صحة فرضية الدراسة التي تقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين تحقق الشمول المالي ومؤشرات الاقتصاد العماني، عند مستوي معنوية 5% خلال فترة الدراسة .

توصيات الدراسة:

يحقق الشمول المالي العديد من الفوائد للاقتصاد، بما في ذلك زيادة الوصول إلى الخدمات المالية، ونمو اقتصادي أعلى، وتحسين الاستقرار المالي. فيما يلي بعض التوصيات لتحقيق مزايا الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي في الاقتصاد العماني:

١. تعزيز الخدمات المالية الرقمية: يمكن للحكومة العمانية تشجيع اعتماد الخدمات المالية الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية والمدفوعات عبر الإنترنت. يمكن أن يساعد هذا في زيادة الوصول المالي وتقليل تكاليف تقديم الخدمات المالية.

٢. تحسين محو الأمية المالية: يمكن للحكومة العمانية الاستثمار في برامج التعليم المالي لتحسين محو الأمية المالية بين السكان. يمكن أن يساعد ذلك في زيادة الوعي بالخدمات والمنتجات المالية، وتعزيز مهارات صنع القرار المالية.
٣. توسيع الخدمات المالية إلى المناطق الريفية: غالباً ما تفتقر المناطق الريفية في عمان إلى الحصول على الخدمات المالية، والتي يمكن أن تعيق النمو الاقتصادي. يمكن للحكومة العمل مع المؤسسات المالية لتوسيع الخدمات المالية إلى هذه المجالات وتحسين الشمول المالي.
٤. زيادة التعاون بين المؤسسات المالية: يمكن أن يساعد التعاون بين المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال مشاركة أفضل الممارسات وتحسين تقديم الخدمات المالية التي تمكن الحكومة العمانية من تسهيل الشراكات بين المؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي.
٥. تطوير استراتيجية وطنية للإدماج المالي: يمكن للحكومة العمانية تطوير استراتيجية وطنية لإدراج مالي تحدد أهدافاً محددة لتعزيز الشمول المالي في البلاد. ويمكن أن يوفر هذا خريطة طريق واضحة لجميع أصحاب المصلحة وتعزيز نهج منسق لتحسين الشمول المالي.
٦. زيادة الوصول إلى الائتمان: يمكن للحكومة العمانية العمل مع المؤسسات المالية لزيادة الوصول إلى الائتمان للأفراد والشركات الصغيرة ، وخاصة في المناطق المحرومة. هذا يمكن أن يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي.
٧. تشجيع استخدام بيانات الائتمان غير التقليدية: يمكن للمؤسسات المالية في عمان النظر في استخدام بيانات الائتمان غير التقليدية، مثل مدفوعات فاتورة المرافق أو الإيجار لتقييم الجدارة الائتمانية. ويمكن أن يساعد هذا في زيادة الوصول إلى الائتمان للأفراد الذين قد لا يكون لديهم تاريخ ائتماني تقليدي.
٨. تعزيز التمويل الأصغر: يمكن أن يوفر التمويل الأصغر قروضاً صغيرة للأفراد والشركات التي قد لا تكون قادرة على الوصول إلى الائتمان التقليدي.

ويمكن للحكومة العمانية تعزيز مبادرات التمويل الأصغر لزيادة الشمول المالي ودعم نمو الشركات الصغيرة.

٩. تشجيع المدخرات: يمكن للحكومة العمانية تنفيذ السياسات التي تشجع الأفراد على الادخار، مثل الحوافز الضريبية أو مخططات الادخار المدعومة من الحكومة. وهذا يمكن أن يساعد في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل الاستبعاد المالي.

١٠. تعزيز الشمول المالي من خلال برامج الرعاية الاجتماعية: يمكن استخدام برامج الرعاية الاجتماعية لتعزيز الشمول المالي، مثل تقديم المساعدة المالية للأسر ذات الدخل المنخفض وتعزيز التعليم المالي.

المراجع:

المراجع العربية:

- اتحاد المصارف العربية. (٢٠١٥). الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث، دراسة اتحاد المصارف العربية حول الشمول المالي.
- صندوق النقد العربي. (٢٠١٥). **"العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي: تقرير فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- صندوق النقد العربي. (٢٠١٢). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- عبدالعزيز، عادل السن. (٢٠١٩). **"دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"**، تقرير جامعة الدول العربية.
- عادل، آية محمود عوض. (٢٠٢١). **"أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على أدائها المالى: دراسة تطبيقية"**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة القاهرة (مصر).
- بولحبال، سميرة. وحاكمي، نجيب الله. (٢٠١٩). **"أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد ٦، العدد ١ (الجزائر).**

- إسكندر، نشوان، وعصام، الطويل، ومحمد، شحادة. (٢٠١٨). **"أثر مؤشرات الافصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالى للبنوك المدرجة فى بورصة فلسطين"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربى بن المهيدى-أم البواقى، العدد (٤١٩).
- اياس، إبراهيم العياط. (٢٠١٦). **"أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالى للبنوك التجارية الأردنية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية (الأردن).

المراجع الأجنبية:

- Kozup, J., and Hogarth, J. M. (2008). **"Financial Literacy Public Policy and Consumer's Self-Protection – More Questions, Fewer Answers"**. Journal of Consumer Affairs, 42 (2).
- Sudipta Bose, Amitav Saha, Habib Zaman Khan and Shajul Islam, (2017), **"Non-Financial Disclosure and Market-based Firm Performance:The Initiation of Financial Inclusion"**, Journal Of Contemporary Accounting&Economics, Volume 13.
- Claessens, S., & Van Horen, N. (2015). **"The Impact of the Global Financial Crisis on Banking Globalization".** IMF Economic Review, 63 (4).
- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). **"The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution".** World Bank Policy Research Working Paper No. 8443.
- CFPB. (2017). **"Financial Well-Being: The Goal of Financial Education".** Consumer Financial Protection Bureau.
- Al-Hinai, M. A., & Al-Jarrah, I. M. (2020). **"Financial inclusion and economic growth in Oman: An empirical analysis".** International Journal of Economics, Commerce and Management, 8 (3).

- Al-Saadi, S. H. M., & Al-Jarrah, I. M. (2019). **"Financial inclusion and economic development in Oman: An empirical investigation".** International Journal of Banking, Accounting and Finance, 10 (1).
- Al-Zadjali, M. H., & Al-Hinai, M. A. (2018). **"The impact of financial sector development on economic growth in Oman: An empirical analysis".** International Journal of Economics and Finance, 10 (3).
- Center for Financial Inclusion, (2021).
- Gates Foundation, (2021).
- International Monetary Fund, (2021).
- Federal Reserve Bank of St. Louis, (2020).
- The World Economic Forum, (2021).
- United Nations Capital Development Fund, (2021)

المجموعة الأولي : مجموعة الأسئلة التي تقيس الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي (المتغير المستقل):

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
١	الخطوات التي تتخذها المصارف لتحسين الشمول المالي.					
٢	يمكن الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين الشمول المالي.					
٣	برامج محو الأمية المالية تؤثر على تحسين الشمول المالي.					
٤	تلعب السياسات الحكومة فعلي تعزيز الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي.					
٥	تواجه المصارف تحديات في خدمة العملاء ذوي الدخل المنخفض.					
٦	هناك استراتيجيات يمكن للبنوك اعتمادها لتوسيع قاعدة عملائها وزيادة حصتها في السوق.					
٧	يمكن للبنوك تحسين توافر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
٨	إصلاح الإطار التنظيمي يعزز الشمول المالي مع ضمان الاستقرار المالي.					
٩	الخدمات المالية الرقمية لها دور هام في تعزيز الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي.					
١٠	يمكن للبنوك قياس فعالية مبادرات الشمول المالي الخاصة بها.					

المجموعة الثانية: مجموعة الأسئلة التي تستخدم لقياس مؤشرات الاقتصاد العماني (المتغير التابع):

م	العبارة	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
١	يؤثر معدل التضخم علي تكاليف المعيشة للمواطنين في سلطنة عمان.					
٢	هناك صناعات رئيسية تسهم في الناتج المحلي الإجمالي عن غيرها.					
٣	تؤثر الصادرات والواردات علي أداء الميزان التجاري العماني.					
٤	يؤثر مستوى الاستثمار الأجنبي في عمان على التنمية الاقتصادية.					
٥	يؤثر مستوى الاحتياطيات الأجنبية في عمان على قدرة البلاد على إدارة الصدمات الاقتصادية.					
٦	يؤثر مستوي الإنفاق العام في عمان على الصحة المالية.					
٧	تؤثر تطورت سوق العمل على جهود التنويع الاقتصادي.					
٨	يؤثر المستوى الحالي للدين العام علي السياسة المالية للبلاد.					
٩	يؤثر المستوى الحالي لعدم المساواة في الدخل في عمان على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.					
١٠	معدل البطالة له تأثيره على الاقتصاد الأوسع للبلاد.					